

دخول القوات التركية للأراضي العراقية وخيارات المواجهة

أ.د. طه حميد حسن العنبي

أستاذ القانون الدستوري والنظم السياسية

رئيس وحدة البحوث والدراسات الإستراتيجية

وضع دخول القوات التركية للأراضي العراقية صانع القرار السياسي أمام إختبار الخيارات (الحلول) التي يمكن اللجوء إليها لمواجهة هذا التحدي، إذ تتأرجح تلك الخيارات بين الدبلوماسية والمقاطعة الاقتصادية والرد العسكري، وعلى الرغم من أن سير الأحداث مازال يشير إلى تفضيل الخيار الأول (الدبلوماسية)، إلا أن عدم استجابة الحكومة التركية لكل الدعوات والإدانات سواء تلك التي صدرت من قبل القوى الدولية أم من قبل الجامعة العربية، يعزز القناعة لدى المتابعين والمعنيين بهذا الملف بأن خيار الدبلوماسية مازال عاجزاً عن حل تلك المشكلة، والسؤال الذي يأتي هنا إلى الذاكرة هو: ما أسباب عجز هذا الخيار؟ كما يثار سؤال آخر يرتبط بالسؤال المذكور وهو: هل هناك قدرة للجوء إلى خيارات أخرى ومنها: المقاطعة الاقتصادية أو الرد العسكري في ظل المعطيات الحالية؟

كل المؤشرات تؤكد أن الحكومة التركية وضعت الحكومة العراقية في موقف لا تحسد عليه لاسيما بعد لجوء الأولى إلى أساليب المناورة والتبرير والمماطلة والتسويف، والعلة في ضعف موقف الأخيرة (الحكومة العراقية) تكمن في أن النظام السياسي في العراق مازال في مرحلة مخاض عسير، ومن ثم فهو يفتقد إلى التكامل والقدرة على التكيف وهما أهم وظائف النظام السياسي - كما يقول كل من غابرييل ألموند وصاموئيل هانغتون -، وعلى الرغم من أن دستور عام ٢٠٠٥م النافذ كان قد حدد طبيعة ومعالم هذا النظام كما بين ماهية مؤسساته مع بيان اختصاصات كل منها وعلاقتها مع بعضها وعلاقتها بالمواطنين، أي أنه حدد ماهية حقوق وواجبات الأطراف جميعاً - حكاماً ومحكومين، أفراداً ومؤسسات وأحزاب ومنظمات - إلا أنه مازال هناك خلل وقصور في أداء كل تلك الأطراف التي تعد بمثابة العناصر والمكونات التي تشكل منظومة هذا النظام ومن ثم أفضى ذلك إلى

غياب التكامل بكل مستوياته الإجتماعية(الإنسجام الاجتماعي) والثقافية(الثقافة الوطنية والولاء للوطن) والسياسية(التفاعل بين الحكام والمحكومين) والمؤسساتي(البنوي والوظيفي والأفقي والعمودي:أي داخل المؤسسات الإتحادية وبينها وبين المؤسسات والهيئات المحلية)،ونجم عن هذا الحال ضعف القدرة على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية على حد سواء وتلك هي وظيفة التكيف.

وبالمحصلة نجد هناك ضعف واضح في أداء مؤسسات الدولة وفي مقدمتها الحكومة(مجلس الوزراء) بصفقتها المعنية بشكل مباشر بتخطيط وصنع السياسة العامة وتنفيذها والتي تعد السياسة الخارجية إحدى أهم مجالاتها كما أنها تشكل إمتداد طبيعي لها، وخير دليل على ذلك إنها(أي الحكومة العراقية) لم تفلح في إجبار الحكومة التركية على سحب قواتها من الأراضي العراقية،وذلك لإفتقادها أهم المقومات التي تتطلبها مهمة صنع السياسة العامة وتنفيذها بفاعلية،ألا وهو توفر الرؤية والإجماع الوطنيين اللذين يشكلان مصدر تعزيز ومساندة لموقف الحكومة العراقية،فواقع الحال يؤكد غياب الإتفاق العام بين القوى السياسية الفاعلة في الساحة السياسية العراقية على الثوابت الوطنية - التي من المفترض أن تتصدر القائمة فيها قضايا الأمن والسيادة الوطنيين،كما ينبغي أزاؤها تجاوز كل المصالح الضيقة(الحزبية والطائفية والعرقية والشخصية) لتحل محلها المصلحة الوطنية العامة-،ففي الوقت الذي عدت بعض القوى السياسية - ومن ورائها شرائح اجتماعية واسعة- وجود القوات التركية بأنه خرق فاضح للسيادة العراقية،لم تبال قوى سياسية أخرى بهذا الأمر، والأخطر من ذلك سهلت قوى سياسية ثالثة مهمة دخول القوات التركية،والطامة الكبرى هناك قوى وشخصيات سياسية أخرى تراهن على وجود تلك القوات لتحرير محافظة نينوى من قبضة (داعش الإرهابي)،وكل ذلك يزيد موقف الحكومة التركية قوةً لاسيما أنها تبرر دخول قواتها وعدم إنسحابها بأنها جاءت بطلب من أطراف عراقية،لابل أنها أدعت بأن هذا الوجود كان بعلم، بل وبطلب من الحكومة العراقية وبموجب إتفاق سابق وإغراض التدريب وحماية القوات المدربة،هذا من جانب،ومن جانب آخر،يدعي المسؤولون الأتراك بأن الوجود قواتهم هو لدرء المخاطر التي تهدد أمنهم الوطني.

وبفعل كل تلك المعطيات يمكن أن نستنبط بأن إمكانية اللجوء للخيارات الأخرى لمواجهة هذا التحدي يعد أمراً صعباً وربما قد يفضي إلى نتائج وخيمة على كل المستويات، فبخصوص الخيار الاقتصادي فنكاد نجزم بأنه بعيد المنال ذلك لأنه يتأسس على قرارات سياسية ومساندة شعبية، وكلاهما من الصعب بلوغهما معاً وبفعالية، فحتى لو افترضنا إن الحكومة أقدمت على إصدار قرارات بالمقاطعة الاقتصادية - وهي ستؤثر حتماً على موقف الحكومة التركية بشكل مباشر وغير مباشر لأن حجم التبادل التجاري بين البلدين يتجاوز الـ ١٢ مليار دولار سنوياً كما أن المبالغ المخصصة للمشاريع التركية في العراق تتجاوز الـ ٢١ مليار دولار وذلك حسب ما جاء في صحيفة تركيا بوست الصادرة يوم ٢٦/١٢/٢٠١٤م- ولكن السؤال المهم هو: مدى إمتلاك الحكومة العراقية للقدرة الإلزامية والتنظيمية لتنفيذ تلك القرارات؟ وبكل تأكيد سيشكل فشل تنفيذ هذه القرارات بمثابة إنتكاسة للحكومة العراقية مقابل تمادي الحكومة التركية في سياساتها الراهنة.

أما اللجوء للخيار الأخير وهو الرد العسكري وهو ما تلوح به الحكومة العراقية وتضغط قوى سياسية شعبية واسعة للجوء إليه فإنه بكل تأكيد بحاجة إلى دراسة وتقييم لما ستؤول إليه الأمور التي أقل ما يقال عنها أنها ستفتح جبهة جديدة تستنزف قدرات بشرية ومادية إضافية من الصعب تقدير حجمها في الوقت الذي يحتاج فيه العراق إلى تركيز كل جهوده على محاربة عصابات داعش الإرهابي ومواصلة تقدم قواته الأمنية بكل صنوفها وبمساندة الحشد الوطني (الشعبي والعشائري) وصولاً إلى تحرير كل شبر من أراضيه التي أغتصبتها تلك العصابات وهجرت أهلها وإستباحة أموالهم وممتلكاتهم وأستعبدت من تبقى منهم.

لذا فالخيار الأسلم يتجسد في ضرورة بلوغ الإتفاق بين كل القوى السياسية الفاعلة في الساحة السياسية العراقية حول طبيعة المشكلة ومدى خطورتها على الأمن والسيادة الوطنيين وضرورة إرسال رسالة واضحة وصريحة للجانب التركي وللعالم تؤكد وحدة الموقف العراقي ورفضه القاطع لأي تدخل أجنبي ما سيعزز موقف الحكومة العراقية ويمنح دبلوماسيتها زخماً فاعلاً كما يملئ عليها مسؤولية أكبر في تحركها ومواصلة ضغوطها على كل القوى الفاعلة في الساحتين الإقليمية والدولية وبكل الوسائل المتاحة، ولاننسى أهمية الإتصال بالقوى والأحزاب السياسية وجماعات المصالح التركية وبضمنها الشركات العاملة في العراق للعمل على دفعها باتجاه التأثير على القرار السياسي التركي للتراجع وإعلان سحب القوات من الأراضي العراقية.